مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة جامعة تيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-9882 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297
Contemporary Studies is a bi-annual open access International double-blind journal. It is published by the University of Tissemsilt, Algeria.

المجلد: 06/ العـدد 01 (2022)،ص255/269

تجليات الدرس اللغوي التداولي في المدونة التراثية البلاغية العربية

Manifestations of the pragmatic language lesson in the Arabic rhetorical heritage blog

د. ناجي نادية
Benaboody14@gmail.com
جامعة تيسمسيلت
(الجزائر)

تاريخ الاستلام:2022/01/02 تاريخ القبول:2022/04/27 تاريخ النشر:2022/06/02

ملخص:
يتناول هذا البحث التقاطعات بين البلاغة العربية والنظرية التداولية المعاصرة، وقد لاحظنا أن ما جاء به علماء التراث في مجال البلاغة والاتصال والتفسير والتأويل والنحو من تصورات حاضر بقوة في الدرس اللساني التداولي المعاصر؛ ومن تلك المباحث التي تناولها علماء التراث وتتقاطع مع التداولية نجد ربط مبدأ القصدية بمفهوم التلفظ، وكذا مبدأ القصد في المواضعة والاصطلاح في اللغة، وكذلك قضية مراعاة المقام ومقتضى الحال، ومناسبة التلفظ لإدراكات السامعين وأحوالهم، والسياق وعلاقته بالمعنى الوظيفي، وعلاقة أفعال الكلام بالخبر والإنشاء.
الكلمات المفتاحية: البلاغة القديمة، التداولية، التقاطع، التلفظ، القصدية، أفعال الكلام.

Abstract *:*
This research deals with the intersections between Arabic rhetoric and contemporary deliberative theory, and we have noted that the concepts of communication, communication, interpretation, interpretation and grammar are strongly present in the contemporary deliberative linguistic lesson, including those that have been addressed by heritage scholars and intersect with deliberative We find that the principle of intent is linked to the concept of pronunciation, as well as the principle of intent in terms of placement and terminology in language, as well as the issue of consideration of the denominator and the circumstances, the occasion of the pronunciation of the perceptions and conditions of the listeners, the context and its relation to the functional meaning, and the relationship of the actions of speech to the news and the creation.
Keywords: old rhetoric, pragmatism, intersection, pronunciation, intent, verbs of speech.

1- مقدمة:

لقد أثارت البلاغة العربيّة القديمة قضايا عديدة تتقاطع أو لنقل استقت منها التّظريّة التّداوليّة المعاصرة العديد من مفاهيمها التّظرية وآلياتها الإجرائيّة. وثمّة باحثون قدّموا بحوثا متنوّعة ربطوا فيها بين البلاغة العربيّة ونظريّة الاتّصال،

منهم جميل عبد المجيد في مؤلفه "البلاغة والاتّصال"، والخفاجي في كتابه "نحو بلاغة جديدة التّجديد والتّقليد"، ومسعود صحراوي، في مؤلّفه"التّداوليّة عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ"، وصلاح فضل، في مصنّفه"بلاغة الخطاب وعلم النّص"، معتمدين في ذلك على بعض المفاهيم الّتي تظهر الصّلة الوثيقة بينهما، وتتعلّق بماهيّة البلاغة، والكيفية الّتي يدرسها علم الاتّصال. وهذا ما وضّحه عبد العزيز شرف الذي اعتبر مصطلح "البلاغة" المقابل الصحيح لـ"علم الاتّصال"[1].

هدف الدراسة، ولاحظنا أن هذه الدراسات السالفة الذكر كانت تركز على جزئية واحدة فقط في قضية التقاطع بين البلاغة العربية التراثية والتداولية، فكان هدفنا هو جمع شتات هذه الجزئيات في مقال علمي، نوضح ونشرح باستفاضة تلك التقاطعات ونبين فضل البلاغة العربية على المنجز الغربي في ها المجال، وكذا عرض أهم ما جاء في التراث العربي البلاغي من أبواب خدمت وبشكل كبير ما جاء به الغرب، وبالتالي تحفيز الباحث العربي للعودة إلى تراثه والتنقيب فيه ليساهم –انطلاقا منه- في تأسيس نظريات عربية معاصرة في مجال الدرس اللساني، وعدم استهلاك المعرفة العربية بشكل جاهز.

الإشكالية التي يعالجها هذا البحث تتمحور حول تفنيد اعتقاد الكثير من الباحثين -خاصة العرب- أن التداوليات علم غربي صرف، لم يسبق البحث فيه، وأن ما جاء به الغربيون فتح غربي بحت، وأن الباحث التراثي لم يتعمق من خلال بحوثه في هذا الشق من المعرفة.

المنهج المتبع في هذه الدراسة جله كان الوصف والتحليل والاستقراء، كوننا بحثنا في المدونة التراثية البلاغية العربية وحللنا ووصفنا ما جاء فيها من مظاهر تداولية وإن اختلفت التسميات فإن المبتغى كان واحدا. كما استعنا في بعض جزئيات البحث بالمنهج التاريخي عند تتبع بعض الظواهر تاريخيا كون البلاغة العربية التراثية امتدت عطاءاتها لأكثر من خمسة قرون.

ويرى هانريش بليتHeinrich F. PLETT وهو يتعرّض لنهضة البّلاغة وتداخلها مع بعض العلوم اللّسانية أو اقترابها منها؛ خاصة التّداوليّة -ومن ضمنها البّلاغة العربيّة التّراثيّة طبعًا-أنّ«سبب هذه النّهضة البلاغيّة يرجع -في مجال التّنظير- إلى الأهميّة المتزايدة للّسانيات التّداوليّة، ونظريات التّواصل والسّيميائيّات، والنّقد الإيديولوجيّ، وكذا الشّعريّة اللّسانيّة في مجال وصف الخصائص الإقناعيّة للنّصوص وتقويمها»[2]، وتأسيسا على ما ذهب إليه هاينريش نخلص إلى أنّ«هذا التّقارب سرّه أنّ البلاغة تعالج قوّة التّأثير في الآخر، وكيفيّة إقناعه، وبيان كل المقاصد الّتي يهدف الباثّ إلى تحقيقها. وهذه النّقطة تعدّ من أهمّ المباحث التّداوليّة والّتي تدرس التّفاعل الاتّصاليّ بين الخطيب والمخاطب، وما يُحدثه الفعل الكلاميّ من تأثير»[3]، ولا شكّ أنّ هذه القضايا قد أخذت مساحة كبيرة من تفكير علماء البلاغة العرب.

وعطفاً على ما سبق فإنّ المتخصّصين العرب قديما في مجال البلاغة قد تعرّضوا لكلّ شاردة وواردة تتعلّق بهذا العلم؛ ممّا أتاح لهم أو جعلهم يتعرّضون لمفاهيم التّداوليّة الغربيّة سواء بالإشارة دون توسّع، أو بالتعمّق والمدارسة للعديد من تلك القضايا والمفاهيم؛لذلك نجد معظم علمانيّي الحضارة الغربيّة أو مستشرقيها، أو معظم العلمانيّين العرب حتّى؛يصف الحضارة العربيّة بأنّها حضارة نصيّة فيأصلها؛ تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عمليّة الفهم والإفهام،فكان النّشاط التّواصليّ من حيث هو تفاعل بين طرفين وتأثر وتأثير متبادل بين مرسلين شكّل محور اهتمامٍ لدى كثير من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشف عن ملامح تداوليّة عدّة، ويؤكّد أنّ ماجاء به التّداوليّون العرب المعاصرون لم يكن جديدا بالنسبة لهم[4]، والكلام نفسه ينطبق على التّداوليّين الغربيّين.

والحقيقة أنّ الباحث في التراث اللّسانيّ العربيّ؛هذا التّراث الّذي تتجاذبه كتب النّحو والبلاغة والنّقد اللّغويّ وأصول الفقه والتّفسير وغيرها من المعارف؛ يجده قد اتّخذ له منحيين بارزين؛ منحى يُعنى بالنّظام اللّغوي الّذي يشمل أنظمة صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة، ولكلّ مستوى من هذه المستويات مكوّناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النّظام الفرعيّ، ثم علاقة مجموع الأنظمة الفرعيّة بعضها ببعض دون التفاتٍ مقصودٍ إلى مقتضيات المقام والقرائن الحاليّة، ومنحا آخر يعنى بالمقام وما يتعلّق به من قرائن غير لفظيّة كالدّرجة الاجتماعيّة للمتكلّم والسّامع، وعلاقة كلّ منهما بالآخر، والحاجة النّفسيّة والذّهنيّة والحركات الجسميّة لكلّ منهما، وسكوته والبيئة المكانيّة للحدث التّواصليّ ومجموع المشاركين فيه، كما أنّهم لم يكتفوا بالسيّاق الاجتماعيّ فحسب؛ بل ضمّوا إليه السّياق الثّقافيّ والشّرعيّ. ويمكن الكشف من وراء كلّ ذلك عن العديد من المبادئ التّداوليّة الّتي تسهم في إقامة نظريّة تداوليّة عربيّة المنشأ[5]، أو على الأقل استطاع الباحث العربيّ التّراثيّ أن يجعل لنفسه السّبق في طرق هذه القضايا والّتي نعتبرها شديدة الصّلة إن لم نقل هي التّداوليّة المعاصرة، ولعلّ هذه القضايا وغيرها هي ما دفعنا إلى التّنقيب في نقاط التّقاطع بين الدّراسات اللّسانية العربيّة التّراثية خاصّة البلاغيّة والتّظرية التّداولية المعاصرة.

2- ملامح التّداوليّة في الأبحاث اللّسانيّة العربيّة التّراثيّة:

لا يجد الباحث عنتا في استكشاف أنّ أولى المسائل الّتي تُظهر تناول أعلام التّراث لمفاهيم التّظريّة التّداوليّة هي تعريفهم لحدّ اللّغة؛ وذلك عند حصرهم لوظيفتها الأساسيّة في عمليّة التّبليغ، ومن العلماء العرب التّراثيّين الّذين كانت لهم جهودا معتبرة في مجال الدّرس اللّسانيّ القديم، نجد االبلاغيّ ابن سنان الخفاجيّ المتوفّى سنة 466هـ، والذي يصرّح قائلا: «ومن شروط الفصاحة والبلاغة: أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جليّاً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه، وتأمّل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الّذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً... والدّليل على صحّة ما ذهبنا إليه أنّا قد بيّنا أنّ الكلام غير مقصود في نفسه؛ وإنّما احتيج إليه ليعبّر النّاس عن أغراضهم ويفهموا المعاني الّتي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالّة على المعاني ولا موضّحة لها؛ فقد رفض الغرض في أصل الكلام، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حدّه كليلا، ويعمل وعاءً لِمَا يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقاً تذهب ما يوعن فيه»[6]، فوجهة نظر ابن سنان الخفاجي المفهومة من هذا النّصّ تؤكّد إيمانه بأنّ الوظيفة الأساسيّة للّغة إنّما هي التّبليغ والتّواصل قبل كلّ شيءٍ، كما أنّنا نستنتج من كلامه أنّه لا وجود لوظائف تداوليّة للّغة خارج سياق العمليّة التّواصاليّة، ومن جهة مقابلة فإنّ هذه اللّغة إنّما تُطلب أو يُحتاج إليها لأجل غاية أسمى ونقصد التّعبير عن المقاصد والأغراض، ومن أجل أن يصرح النّاس لبعضهم البعض عمّا يجول في أنفسهم، ومن المتعارف عليه أنّه لم يُتلفّظ بالكلام لأجل الكلام وحسب؛ وإنّما لإبانة معاني معيّنة يقصد إليها المتكلّم قصدا.

أ- حدّ اللغة لدى البلاغيين التراثيين وربط مبدأ القصد بمفهوم التلّفظ:

أثارت هذه القضية حفيظة العديد من علماء التراث العرب، ويبدو لنا أن أول من ركّز البحث في الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلّفظ؛ النحوي وعالم اللغة أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ، وقد يجد الباحث ذلك بوضوح في تعريفه للغة إذ يقول: «حَدّ اللّغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[7]، فاللّغة في مفهومه هي أصوات وملفوظات مجردة، فإذا أراد المتكلم التعبير عن مقاصده عمد إلى هذه الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبين، ولمراده أجلى وأنسب، ولا يتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرا. ويتقاطع ابن جني في هذا الرأي مع ما تقرّه التداولية المعاصرة؛ إذ إن مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق

التلفظ (المنجز الذاتي)؛ أي في ضوء التداول[8]، بمعنى أن اللغة لا تصبح كذلك إلا من خلال الاستعمال السياقي لمكوناتها الملفوظية.

ولا يحيد عن ذلك الاعتقاد عالم الاجتماع عبد الرحمن ابن خلدون المتوفى سنة 808 هـ في مقدمته عندما يعرف علم النحو بقوله: «اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات الّتي تعيّن الفاعل أي المفعول من المجرور أعني المضاف ومثلي الحروف الّتي تفضي بالأفعال أي الحركات إلى الذّوات من غير تكلّف ألفاظ أخرى. وليس يوجد ذلك إلاّ في لغة»[9]، فما يفهمه المتلقي من قول ابن خلدون هذا هو أن اللّغة هي إرادة المتكلم الممتلك لهذه الملكة. وإحداث أصوات لغوية تعد جملة في اللّغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللّغوية الواحدة، وأن هذا المنجز اللّساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض الله للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية؛ أي أن قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين. ونقيض هذا نجد أوستين قد أشار إلى التلفظ من غير قصد، والذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلفّظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويا وصرفيا ومعجميا إلا أنّها لا تؤدّي الإفادة المتوخاة منها؛ أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل[10].

ب- مبدأ القصد في المواضعة والاصطلاح لدى التراثيين العرب:

لقد اهتم اللسانيون العرب التراثيون بعملية القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللّغوية الواحدة، وفي هذا الصدد نجد ابن سنان الخفاجي يصرح بأن: «الكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة؛ إذ لا اختصاص له، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات. وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها؛ لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمراً له. فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد»[11]، فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالما بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها؛ بمعنى معرفته بالمواضعات التي تنظّم إنتاج الخطاب بها، وعليه فإن القصد هنا عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أم علامات من صنف علامي آخر[12]، وهو ما أراده ابن خلدون في قوله: «وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم[13]، كما تعد الدراسات البلاغية من أهم العلوم اللسانية التي تؤكّد الارتباط الوثيق بين دراسة اللّغة واستعمالها في السياق[14]، ويشير الباحث الألماني هاينريش لوسبرج (Heinrich Lausberg) في تعريفه للبلاغة إلى العلاقة الوطيدة بينها وبين التداولية إذ يعتقد إنّ البلاغة هي: «نظام له بنية من الأشكال التصورية واللّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلّم في موقف محدد، وبالطّريقة نفسها، أما الكندي مايلز ليتش (Myles Leitch) فيرى أن البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما»[15].

ج- مراعاة المقام ومقتضى الحال من البلاغة العربية القديمة إلى التداولية:

من المباحث التي سبقت إليها البلاغة العربية القديمة التداوليات المعاصرة مسألة مراعاة المقام ومقتضى الحال أثناء العملية التواصلية، وقد عمد البلاغيون العرب قديما إلى جعل هذه المسألة ضمن ملاحظاتهم أو إشاراتهم العديدة فيما يجب للمتكلم عموما وللخطيب بوجه أخص أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين، ولا شك أن التداوليات المعاصرة لها ارتباط وثيق بهذه المسألة، ونجد الباحث (صلاح فضل) يجعل أوشاجا وثيقة بين مفهوم التداولية بوصفها العلم الذي يعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة بشكل منظم من جهة؛ وبين فكرة (مقتضى الحال) من جهة مقابلة إذ يقول: «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة (لكل مقام مقال)»[16].

ومن التراثيين السباقين في هذا المجال وجدنا «العَلاَّمَةُ... شَيْخُ المُعْتَزِلَةِ وَصَاحِبُ التَّصَانِيْفِ»[17]، بشر بن المعتمر المتوفى سنة 210 هـ، مقنن البلاغة كما وصفه الجاحظ[18]، يؤكد على الخطيب تخير الألفاظ والعبارات والتراكيب والتي يجب أن تناسب حالات ومقامات السامعين، فيقول: «ينبغي للمتكلّم أن يعرفَ أقدارَ المعاني، ويُوازنَ بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعلَ لكلّ طبقةٍ من ذلك كلامًا، ولكلّ حالةٍ من ذلك مَقَامًا، حتى يقسِم أقدار الكلام على أقدار المعاني، وأقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات»[19]؛ بمعنى أن الكلام البليغ يجب أن يدخل تحت ثلاثة أركان أو دعامات رئيسية هي: «اللفظ والمعنى ومطابقة مقتضى الحال، فبمعرفة أقدار الحالات والمستمعين؛ يتم انتقاء معاني وألفاظ تتناسب مع تلك الحالات وبالتالي منح الخطاب صبغة إستراتيجية تداولية تأثيرية، باعتبار أن المطابقة هي علة التأثير وتحقيق الغاية من الأدب، كما يؤدي بنا هذا الطرح إلى استحضار عنصر تداولي أساسي في الدرس التداولي اعتبره سورل Searl من بين الشروط الملائمة Felicity Condition التي تكفل تحقيق الأفعال الأدائية الموفقة، والمتجسد في الشرط الأساسي Essential ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل»[20].

ومن علماء التراث في الدراسات البلاغية أيضا نجد أبا هلال العسكري المتوفى سنة 395 هـ والذي يذهب إلى الاعتقاد بأن موضوع الكلام يجب أن يكون مداره «على الإفهام فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السّوقي بكلام السّوقة، والبدويّ بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه؛ فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب»[21]، فربط إفادة الخطاب وتأديته للمنفعة بتحديد الغاية من الفكرة والسياق الذي وردت فيه، وبيان حال المتكلم والسامع معا، ثم مراعاة الحالة الاجتماعية للمتلقين من حيث الألفاظ؛ فلا تستخدم عبارات غير مفهومة فتنعدم فائدة الحوار. كما أنّه جعل من المتلقي شريكا في العملية التواصلية إيقانًا منه بخطره في نجاحها وذلك بالنظر إلى حالاته الإدراكية المختلفة باختلاف طبقته الاجتماعية[22]، إذًا فهذه الأطراف مجتمعة هي ما يُصطلح عليه (بمقتضى الحال) سواء لدى التراثيين أو التداوليين المعاصرين. وكذلك نجد العسكري يومئ إلى إجبارية عدم تلقّظ الباث ومشاركته في العملية الحوارية إلا بما يعتقد صحته من جهة وصدقه من جهة مقابلة؛ حتى لا تنعدم فائدة العملية التواصلية، وهو المبدأ نفسه الذي اشترطه عالم التداولية المعاصر غرايس في إطار قواعد التعاون التي تسهم في تواصل الّنشاط الكلامي بين المتكلمين والمتلقين.

د- مبدأ مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم مبحث تراثي تداولي:

لم تغب هذه القضية التداولية عن الذهن العربي قديما، ونجد العديد من الأعلام التراثيين الذين تخصصوا في الدراسات اللغوية قد عمدوا إلى التنقيب فيها ولعل أبا هلال العسكري كان من هؤلاء، إذ نبّه إلى ضرورة مناسبة

الكلام لإدراكات السامعين وحالاتهم الذهنية فيقول: «وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكلّ طبقة كلاما، ولكلّ حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات»[23]، بمعنى أنه لا يمكن أن يُخاطب الغرّ الفتي بكلام الشيوخ مثلا، ولا الجاهل بحديث العلم والعلماء، ولا المكروب المحزون بالسرور والفرح؛ والسبب في ذلك اختلاف أحوالهم أكيد، وتباين مقاماتهم أيضا، لذلك فإنه لكلّ منهم معاني تتناسب وفهمه، ويستصيغها أفكاره، وإلا حدث الغموض ولا نحصل على الفائدة من الكلام.

وفي السياق نفسه نجد أحد أعلام التراث العربي في الدرس اللساني ونقصد أبو يعقوب يوسف السكاكي المتوفي سنة 626هـ والذي وصف بأنه علاّمة إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر[24]، يوجه دارس البلاغة إلى الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة قائلا: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب. وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر. ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به؛ وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال وإطلاق الحكم فحسن الكلام تحريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك وما ذكره حديث إجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله»[25] وهذا المقتطف، كما يبدو وبوضوح، يؤكد معرفته الكاملة للقرائن المختلفة والمتعددة والتي من خلالها يمكننا تحدد قصد المتكلم من كلامه؛ ومن ذلك مراعاة حال كل من المتكلم والمخاطب وسياق الحديث والنبر والتنغيم المستعمل، وتعبيرات أو حركات الجسد. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المصاحبات اللّغوية -إن صحّ التعبير- أو العلامات غير اللّغوية التي تصاحب عادة الأداء الفعلي للكلام هي من صميم الدرس التداولي المعاصر كونها -التداولية- تعمد إلى دراسة اللغة أثناء الاستعمال.

هـ- قضية السياق في الفكر اللساني التراثي:

من القضايا التداولية التي شغلت الذائقة التراثية العربية نجد فكرة السياق، ولعلّ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ وهو «واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة»[26]، وقد كان أول من مزج بين البلاغة والنحو في الدراسات التراثية وذلك في كتابيه؛ أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وللرجل آراء كثيرة ومتفردة استطاع من خلالها إثبات قوة اللغة العربية وفرادتها، كما استطاع أن يكشف أحد أهم أسرارها ونقصد نظرية النظم، ولا شكّ «أنّ دراسته للنّظم وما يتّصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللّغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم

طرئق التركيب اللغوي»[27]، وعطفا على ما سبق فلقد «كانت مبادرة العلامة عبد القاهر من أكثر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب»[28]، والجرجاني بذكائه الخارق ورؤيته الثاقبة استطاع أن يجعل «النظم دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على المواءمة بين الكفاءة اللّغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي، وقد مثل للنظم في مستوى التراكيب بوصفه أبرز مستوى تتجلى فيه تلك الكفاءة»[29].

ويبدو أن الجرجاني قد ربط في نظريته هاته بين ثلاثة مفاهيم تداولية «فأحاط بعناصر المقام الذي يولد في كنفه المقال، وأولى عناية فائقة للعناصر التي يتشكل منها سياق الحال»[30]، دون نأي عن قصد المتكلم والإفادة الحاصلة للسامع، وقد بلغت لفظة (معنى) في دلائل الإعجاز من حيث دلالتها على القصد والغرض حوالي اثني عشر وخمسمائة وألف موضع من بينها حديثه عن آلية التقديم والتّأخير التي لا تكون إلا لقصد واستجابة لعناصر السياق[31]؛ وللتدليل على ذلك نجد الجرجاني يقول: «ليسَ (النظمُ) إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها. وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و"زيدٌ يَنطلِقُ"، و"ينطلِقُ زيدٌ" و"منطلِقٌ زيدٌ"، و"زيدٌ المُنطلِقُ" و"المنطلِقُ زيدٌ" و"زيدٌ هوَ المنطلقُ"، وزيدٌ هو منطلِقٌ". وفي "الشرطِ والجزاء" إلى الوجوه التي تَراها في قولك: "إنْ تَخْرُجْ أَخرجْ" و"إنْ خرجْتَ خرجْتُ" و"إن تخرجْ فأنا خارجٌ" و"أنا خارجٌ إن خرجتَ" و"أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ". وفي "الحالِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "جاءني زيد مسرعًا"، وجاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع أو وهو يُسرع"... فيَعرفُ لكلٍّ من ذلك موضِعَه، ويجيءُ به حيثُ ينبغي له. وينظرَ في "الحروف" التي تَشْتركُ في معنىً، ثم يَنفردُ كلُّ واحدٍ منها بخصوصيةٍ في ذلك المعنى، فيضع كلًا من ذلك في خاصِّ معناهُ، نحْوَ أن يجيءَ بـ"ما" في نفي الحال، بـ"لا" إذا أراد نفي الاستقبال، بـ"إنْ" فيما يترجَّحُ بينَ أن يكونَ وأنْ لا يكون، وبـ"إذا" فيما عُلِمَ أنه كائنٌ. وينظرَ في "الجملِ" التي تُسْرَدُ، فيعرفَ موْضعَ الفصلِ فيها مِن موضعِ الوَصْل، ثم يعرفَ فيما حقُّه الوصْلُ موضعَ "الواو" من موْضعِ "الفاء"، وموضعَ "الفاء" ومن موضعِ "ثُمَّ"، وموضعَ "أو" من موضعِ "أم"، وموضَعَ "لكنْ" من موضعِ "بل". ويتصرَّفَ في التّعريفِ، والتّنكيرِ، والتّقديمِ والتأخير، في الكلام كلِّه، وفي الحذف، والتكرار والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانَه، ويستعملَه على الصِّحة وعَلَى ما ينبغي له»[32]نلاحظ من خلال هذا المقتبس أن هذا العالم استطاع أن يقترب بل يحيط بكل عناصر السياق الذي جاءت به النظرية التداولية.

ودائما مع دور السياق في فهم المعنى وإفادة المتلقي يتعمق الجرجاني في شرح نظريته بتفكيك بعض التراكيب اللغوية انطلاقا من اخضاعها لسياقات استعمالها فيشرح الفرق بين: زيد منطلقٌ، وزيد المنطلق، وزيد هو المنطلق، والمنطلق زيد، يقول: «وأمَّا قولُنا: "المنطلقُ زيدٌ"، والفرْقُ بينَه وبينَ أن تقول: "زيدٌ المنطلقُ"، فالقولُ في ذلك أنك وإنْ كنتَ تَرى في الظاهر أنهما سواءٌ من حيثُ كانَ الغرضِ في الحَالَيْن إثباتَ انطلاقٍ قد سَبَق العلمُ به لزيدٍ، فليسَ الأمرُ كذلك، بل بينَ الكلامَيْن فصْلٌ ظاهرٌ. وبيانُه: أنك إذا قلتَ: "زيدٌ المنطلقِ"، فأنتَ في حديث انطلاقٍ قد كان، وعرَفَ السامعُ كونَه، إلاَّ أنه لم يَعْلم أَمِنْ زيدٍ كان أمْ مِن عَمرو؟ فإذا قلت: "زيدٌ المنطلقُ"، أزلتَ عنه الشكَّ وجعلْتَه يَقْطعُ بأنه كان مِنْ زيدٍ، بعد أن كان يَرى ذلك على سَبيل الجَواز. وليس كذلك إذا قدمت "المنطلقُ" فقلت: "المنطلق زيد"، بلى يكون المعنى حينئذ على أنك رأَيْتَ إنساناً ينطِلق بالبُعْد منك، فلم تثبته، ولم تعلَمْ أزيدٌ هو أمْ عمروٌ»[33]، وهذا النص

دليلٌ قاطع على أن الجرجاني قد تنبّه إلى أن العدول عن الأصل لا يكون إلا لغرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي، إضافة إلى أنه يتفق مع ما أورده (سيرل) من تمييزه بين القوة الغرضية وهدف الخطاب، فالمحتوى القضوي للجمل الأربعة ظلّ واحدا وهدفها الكلّي هو الإفادة ابتداءً، بينما تتغير القوة الغرضية والهدف الجوهري للخطاب بتغير قصد المتكلم، ما نجد في البلاغة العربية أسسا لظاهرة الأفعال الكلامية التي تعتبر ركيزة التداولية المعاصرة، ويمكن اكتشافها من خلال تعمق العلماء العرب في تحليل ثنائية الخبر والإنشاء، وكذا ومعايير التمييز بينهما والتي تشكل المدخل الصحيح إلى نظرية عربية للأفعال الكلامية[34].

و- أفعال الكلام في التراث في صورة الخبر والإنشاء:

من المعروف لدى متخصصي البلاغة أن مباحث الخبر والإنشاء هي أهم المباحث التي يقوم عليها علم البلاغة؛ كون الكلام كله يدخل ضمن هذا المجال، وما يعضّد كلامنا هو تعريف ابن فارس المتوفى سنة 395 هـ لمعاني الكلام فيقول: «وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبرٌ. واستخبار. وأمر. ونهي. ودُعاء. وطَلَب. وعَرْض. وتَحْضيض. وتَمنّ. وتعجّبٌ»[35]، وبطريقة التداوليين المعاصرين يفصل ابن فارس في هذه الأبواب فيردف قائلا: «بابُ الخَبَرِ: أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثرَ من أنّه إعلامٌ. تقول: "أخبرتُه. أخْبِرُه" والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه. وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستَقبل أو دائم. نحو "قام زيد" و"يقوم زيد" و"قائم زيد". ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً. فالواجب قولنا: "النار مُحرقة". والجائز وقولنا: "لقي زيد عمراً". والممتنع قولنا: "حملت الجَبَل". والمعاني التي يحتملها لفظ "الخبر" كثيرة: فمنها التعجب نحو "ما احسنَ زيداً". والمنّي نحو: "ودِدتُكَ عندنا" والإنكار: "ما له عليَّ حق". والنفي: "لا بَأسَ عليك". والأمر نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ البقرة، الآية: 228. والنهي نحو قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الواقعة، الآية: 79. والتعظيم نحو "سبحان اللهِ". والدُّعاء نحو "عفا الله عنه". والوعد نحو قوله جلّ وعزّ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ﴾ السجدة، الآية: 53.. والوعيد نحو قوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الشعراء، الآية: 227. والإنكار والتبكيت نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ الدخان، الآية: 49.»[36].

وقضية الخبر والإنشاء وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العام تكافئ مفهوم الأفعال الكلامية لدى التداوليين المعاصرين، ذلك أنها نوقشت ضمن مباحث علم المعاني[37]، وموضوع هذا الفرع من الدراسة البلاغية في تراثنا العربي تتبّعه العديد من العلماء ومن أولئك نجد السكاكي والذي عرف علم المعاني بقوله: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان... وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق، وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه على الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو أو لازما له هو هو حينا وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة»[38].

أو كما عرفه مُحَمَّد بن علي الجرجاني: «علم يعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت»[39]، مؤكدا بذلك على قرينة تداولية هامة في تحديد موضوع علم المعاني وهو (مبدأ الإفادة) وهو المبدأ نفسه الذي أكد عليه ابن خلدون في قوله: «هذا العلم حادث في الملّة بعد علم العربيّة واللّغة، وهو من العلوم

اللّسانيّة لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده. ويقصد بها الدّلالة عليه من المعاني وذلك أنّ الأمور الّتي يقصد المتكلّم بها إفادة السّامع من كلامه هي: إمّا تصوّر مفردات تسند ويسند إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدّالّة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف وإمّا تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدلّ عليها بتغيّر الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات. وهذه كلّها هي صناعة النحو. ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدّلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدّلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة»[40]، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي[41].

والأكيد أن نظرية الخبر والإنشاء عند العلماء العرب لم تأت مكتملة من أول أمرها وإنما مرت بمراحل وأطوار، حتى استقرت على أسس علمية دقيقة ونهائية على يد اللاحقين للسكاكي[42]. فلقد اعتمد علماؤنا العرب في تمييزهم بين الخبر والإنشاء مجموعة معايير منطقية ومعايير تداولية كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلا شديدا، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي[43].

وإضافة إلى معايير قبول الصدق والكذب، مطابقة النسبة الخارجية، إيجاد النسبة الخارجية، عدد النسب، تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، وضع البلاغيون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين؛ على عكس الأصوليين الذين اتّخذوه قرينة تمييزية أساسية، فقيل في تعريف الخبر والإنشاء: "يسمى الكلام خبريا إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تُطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، ويسمى الكلام إنشائيا إن لم يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به. والمقصود بالنسبة؛ المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، ويتحقق في أحد الأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر، مستقبل)، وهي ثلاثة أنواع؛ كلامية وذهنية وخارجية. ومنه أقر العلماء أن الخبر له نسبة كلامية توصف إما صدقًا أو كذبًا، لأنّ له حقيقة مرجعية في الواقع، أما الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة؛ بل إن له نسبة لغوية صرفة تتسبب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبب في إنجاز فعل ما[44].

وقد تعمق علماء البلاغة في تحديد مفهوم الخبر، إذ لم يتوقفوا عند هذا الحد؛ بل ركّزوا على قصد المتكلّم وغرضه فقالوا: «هذا والخبر له ثلاث نسب: نسبة ذهنية. ونسبة كلامية، ونسبة خارجية في أحد الأزمة الثلاثة. فبين طرفيه - اللذين هما النسبة الكلامية- في الخارج والواقع نسبة ثبوتية أو سلبية بحيث يقصد مطابقة تلك النسبة لذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين أو لا يقصد مطابقتها له، بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس، وأما الإنشاء فله نسبة ذهنية ونسبة كلامية، والخلاف هل له نسبة خارجية أو لا؟ قيل ليس له نسبة خارجية وهذا هو الفرق بينه وبين الخبر وقيل له نسبة خارجية، والفرق بينهما أن الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة للخارج أو عدم مطابقتها له، والإنشاء لا يقصد فيه ذلك»[45].

وأما الإنشاء فعرفوه أنه كلام أو قول «لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا، أي لا ينسب لقائله صدق أو كذب، وقد تقدم بيان ذلك، وهو يطلق بمعنيين:

1- يطلق ويراد به الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، نحو: "اكتب يا فلان"، فهذا كلام إنشائي إذ ليس لنسبته خارج تطابقه أو لأن مدلول اللفظ لا يحصل إلا بالتلفظ به، كما ترى.

2- يطلق ويراد به: المعنى المصدري، أي فعل المتكلم، وهو إلقاء مثل الكلام المذكور، والتلفظ به»[46]، فكلا الأسلوبين له نسبة خارجية، وعدم تحقق المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وإن الفرق الحقيقي بينهما هو أن تحقق المطابقة بين النسبتين؛ في الخبر مقصودة بينما في الإنشاء ليست مقصودة[47].

يمكن القول إن تصورات البلاغيين القدامى تجمع على أن الخبر «هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأن الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تجد نسبته الخارجية»[48].

ثمّ إنّ العلماء التّراثيّين العرب قسّموا الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا آخر؛ فأقرّوا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السّامع وقدراته العقليّة والإدراكيّة ومقام التّخاطب.فـ«إذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة:

أ- فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه، استُغني عن مؤكدات الحكم؛ كقولك: "جاء زيد، وعمرو ذاهب" فيتمكن في ذهنه؛ لمصادفته إياه خاليا.

ب- وإن كان متصورا لطرفيه، مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبا له،حسن تقويته بمؤكد؛ كقولك: (لزيد عارف)، أو (إن زيدا عارف).

ج- وإن كان حاكما بخلافه، وجب توكيده بحسب الإنكار؛ فتقول: (إني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، و: (إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره، وعليه قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 13-16]»[49]. وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد الله قائم، ثم: إن عبد الله قائم، ثم: إن عبد الله لقائم. و رأى أن الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابه أن المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، و أن الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني، واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله (سيرل) حين أقر أن الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدة المتضمنة في القول "إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنهما تختلفان في القوة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها؛ حروف المعاني في اللغة العربية كما في المثال السابق[50].

كما قسم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى:طلبي ويشمل الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمني، وغير طلبي ويشمل الترجي والقسم والتعجب والمدح والذم والتكثير وألفاظ العقود[51]، وهذه الأساليب تمثّل أفعالا كلامية وبالتحديد أفعالا متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام؛ أي من معناها الأصلي إلى معنى يستلزم من مقام التخاطب[52]. وهو ما سماه الجرجاني بالمعنى ومعنى المعنى فيقول: «"المعنى"، و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ

إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًى، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنى آخرَ»[53]، وهذا أيضا يعكس دراسة العرب القدامى لأفعال الكلام غير المباشرة، كالأمر الذي يفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء الأمر، ومع الخضوع الدعاء، ومع التساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يعادل (مبدأ الشروط المعدة) بتعبير (سيرل)، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوتها وضعفها وتصنيفه[54].

وإذا قسمنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد «الخبر يندرج ضمن (التقريريات) بمصطلحات (سيرل)، أما الإنشاء فمنه ما يندرج ضمن (الأمريات) كالأمر والنهي والاستفهام، و(الإيقاعيات) كألفاظ العقود، و(البوحيات) كالمدح والذم والتمنّي»[55].

3- النتائج:

مجمل القول في تقديرنا أن إرهاصات النظرية التداولية في المدونة التراثية العربية قد ظهرت مع بداية الدرس اللغوي في هذه المدونة؛ انطلاقا من جهود سيبويه في مصنفه الكتاب، وكتابي الحيوان والبيان والتبيين للجاحظ، وكتاب الخصائص لابن جني، وكتاب الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ومقدمة ابن خلدون وغيرها الكثير.

فملامحها في هذه الجهود العلمية كانت واضحة وذلك ببعض الوعي والتركيز، وقد شكلت تلك البدايات ملمحاً بارزاً أدى ببعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن «النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التدولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما ورؤية واتجاها أمريكيا أوروبيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة (الأيقونات والرموز التصويرية والمعمارية والتشكيلية واللغوية...)، فإذا كان اللسانيون التداوليون العرب قد درسوا الدلالات التضمينية والالتزامية التي عرفت عند اللسانيين التداوليين الغربيين بالدلالات المفترضة والمضمرة المتفرعة عما عرف عند علمائنا بدلالة المطابقة التي عرفت عند العلماء الغربيين بالدلالة المطروحة»[56].

كما يجد الباحث في هذا المجال أن العرب قد حاولوا منذ عهد التدوين الاقتراب من الدرس التداولي خاصة في علم النحو والنقد والخطابة وعلم الأصول والبلاغة وعلم التفسير، بالإضافة إلى ما قدمه علماء الأصول الذين يمثلون -إلى جانب البلاغيين- اتجاها فريدا في التراث العربي، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية[57]

وكما سبق وتطرقنا فقد تناول علماء التراث العديد من المباحث التي تتقاطع مع التداولية كعلم المعاني الذي يعرف به أحوال المعنى حسب مقتضى الحال، كما تطرقوا إلى البنية وخصائصها في المقامات، وربطوا بين المقال والمقام وقد بدا ذلك واضحا في دراساتهم للمقام ومقتضياته حين اقترحوا أوصافاً لكل من ظاهرة (التخصيص والعناية والتوكيد والحصر). أو كأن البلاغة في جوهرها لديهم تداولية؛ لأنها تقوم «على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع أثناء عملية التواصل. ومن هنا يصبح التداخل واضحا بين العلمين،إذ إنهما يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ وتأثير وتواصل بين المتكلمين، فالبلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، لذلك فإن البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي على أساس أن النّص اللغوي في جملته هو نص موقف»[58].

4- المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

- ابن خلدون عبد الرحمن، (1408هـ - 1988م)، المقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الطبعة: الثانية، بيروت، لبنان، دار الفكر.
- ابن سنان الخفاجي، (1402هـ-1982م)، سر الفصاحة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- عثمان بن جني، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الطبعة الرابعة، ج.1، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو هلال العسكري، (1419هـ)، الصناعتين، المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
- أحمد المتوكل، (1989)، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، منشورات عكاظ.
- أحمد بن فارس، (1418هـ-1997م)الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الطبعة الأولى، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، بيروت.
- تمام حسان، (1994م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة.
- جلال الدين القزويني، (د.ت)، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، الطبعة: الثالثة، ج. 01، ج.03. بيروت، دار الجيل.
- حامد عوني، (د.ت). المنهاج الواضح للبلاغة، ترجمة وتحقيق طه عبد الرؤوف، ج.02، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- الذهبي، (1427هـ-2006م)، سير أعلام النبلاء، ج.، 08، القاهرة، دار الحديث.
- الزركلي، الأعلام، (أيار/ مايو 2002 م)، الطبعة: الخامسة عشر، ج. 04، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.
- سامية بن يامنة، (د.ت.)، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، بيروت، لبنان، دار الكتب العالمية.
- السكاكي، (1407 هـ - 1987 م)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة: الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- صلاح فضل، (أغسطس 1992)، «بلاغة الخطاب وعلم النص»، عالم المعرفة، الكويت، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبد القاهر الجرجاني،(1413هـ - 1992م)، كتاب دلائل الإعجاز، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، الطبعة: الثالثة، جدة، القاهرة، مطبعة المدني - دار المدني.
- عبد المتعال الصعيدي، (1426هـ-2005م)،بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الطبعة: السابعة عشر، ج.01، القاهرة، الناشر: مكتبة الآداب.
- عبد الهادي بن ظافر الشهري،(آذار/مارس 2004م)، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط.1، بيروت لبنان، آذار/مارس، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- عمرو بن بحر الجاحظ، (1423 هـ)، البيان والتبيين، ج.01، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، (1433هـ)أصول الإنشاء والخطابة، المحقق: ياسر بن حامد المطيري، الطبعة: الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.
- مسعود صحراوي، (يوليو 2005م)، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط.1، بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- ياقوت الحموي، (1414 هـ - 1993م)،معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، المحقق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ج.06. بيروت، دار الغرب الإسلامي.

الكتب المترجمة:

- هنريش بليت، (1999م)، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة مُحَمَّد العمري، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، دار إفريقيا الشرق.

المجلات:

- أحمد واضح، (جوان 2019م)، «قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربية وقيمها التداولية»، مجلة العربيّة، المجلد06، العدد 01، الجزائر، تصدر عن مخبر علم تعليم العربية بالمدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة.

- باسم خيري خضير، (تاريخ الاصدار 2018/11/28)، «أسس التفكير التداولي في النظر النحوي عند الزملكاني(ت 156 هـ)»،الجزء01، العدد 23، جامعة المثنى، العراق، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الآداب، محور أبحاث علوم اللغة العربية وآدابها.

- دلال وشن، (ديسمبر 2014)، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، ع.07، مجلة مقاليد، الجزائر، جامعة الجزائر.

- مُحَمَّد سويرتي، (2000م)، «اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي) »، مجلة عالم الفكر، المجلد،29، العدد 03، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الرسائل الجامعية.

- حورية رزقي، (2006/2005)، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، باب الذكر والدعاء أنموذجا، رسالة ماجيستير، الجزائر، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة.

الهوامش:

1- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، دار الكتب العالمية، بيروت، (د.ت.)، ص.27.

2- هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة مُحَمَّد العمري، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، (1999م)، ص.22.

3- سامية بن يامنة، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص.26.

4- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، مجلة مقاليد جامعة الجزائر، الجزائر، ع.07، (ديسمبر 2014)، ص.13.

5- المرجع نفسه، ص.07.

6- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1402هـ-1982م)، ص.ص.220-221.

7- عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الطبعة الرابعة، ج.1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ت)، ص.34.

8- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، آذار/مارس 2004م)، ط.1، ص.29.

9- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الطبعة: الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، (1408هـ - 1988م)، ص.753.

10- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.191.

11- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص.ص.42-43.

12- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.183.

13- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ص.753.

14- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص.06.

15- صلاح فضل، «بلاغة الخطاب وعلم النص»، عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (أغسطس 1992)، ص.89.

16- صلاح فضل، «بلاغة الخطاب وعلم النص»، ص.21.
17- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج.، 08، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ-2006م، ص337.
18- عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج.01، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ص.128.
19- مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور،أصول الإنشاء والخطابة، المحقق: ياسر بن حامد المطيري، ط01، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1433هـ، ص.ص.60-61.
20- أحمد واضح، «قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربية وقيمها التداولية»، مجلة العربيّة، تصدر عن مخبر علم تعليم العربية بالمدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، المجلد06، العدد 01، الجزائر، (جوان 2019م)، ص.49.
21- أبو هلال العسكري، الصناعتين، المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ، ص.29.
22- حورية رزقي، (2006/2005)، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، باب الذكر والدعاء أنموذجا، رسالة ماجيستير، الجزائر، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، ص.ص. *42-43.*
23- أبو هلال العسكري، الصناعتين، المحقق: علي مُحَمَّد البجاوي ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ، ص.153.
24- ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، المحقق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ج.06، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1414 هـ - 1993م)، ص. *2846.*
25- السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1407 هـ - 1987 م) *ص. 168.*
26- الزركلي، الأعلامالطبعة: الخامسة عشر، ج. 04، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (أيار/ مايو 2002 م)، ص.*48.*
27- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (1994م)، ص.*18.*
28- المرجع نفسه، ص.18.
29- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، *ص.07.*
30- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، ص.15.
31- المرجع نفسه، ص.15.
32- عبد القاهر الجرجاني،كتاب دلائل الإعجاز، المحقق: محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر، الطبعة: الثالثة، مطبعة المدني/ دار المدني، جدة، القاهرة، 1413هـ - 1992م، ص.ص. *81-82.*
33- المصدر نفسه، ص.186.
34- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، ص.16.
35- أحمد بن فارس، (1418هـ-1997م)الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الطبعة الأولى، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، بيروت، ص. *133.*
36- المصدر نفسه، ص.133.
37- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط.1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (يوليو 2005م)، ص. *49.*
38- السكاكي، مفتاح العلوم، *ص. 161.*
39- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 16.*
40- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، *ص.ص. 759-760.*
41- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 16.*
42- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص53.
43- المرجع نفسه، ص.58.
44- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 17.*

45- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، الطبعة: الثالثة، ج. 01، ج.03. دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص.56.

46- حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ترجمة وتحقيق طه عبد الرؤوف، ج.02، المكتبة الأزهرية للتراث،القاهرة،(د.ت)، ص.88.

47- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 17.*

48- المرجع نفسه، ص.17.

49- عبد المتعال الصعيدي، (1426هـ-2005م)،بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الطبعة: السابعة عشر، ج.01، القاهرة، الناشر: مكتبة الآداب، ص..ص.43-44.

50- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 17.*

51- جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص. *51 وما بعدها.*

52- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 17.*

53- عبد القاهر الجرجاني،كتاب دلائل الإعجاز، *ص.263.*

54- دلال وشن، «الملامح التداولية في الموروث العربي، دراسة في عينات تراثية»، *ص. 18.*

55- المرجع نفسه، ص.18.

56- مُحَمَّد سويرتي، «اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي) »، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد،29، العدد 03، الكويت، 2000م، ص.30.

57- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري الطبعة الأولى، منشورات عكاظ الرباط، المغرب، (1989)، ص.35.

58- باسم خيري خضير، «أسس التفكير التداولي في النظر النحوي عند الزملكاني(ت 156 هـ)»،الجزء01، العدد 23، جامعة المثنى، العراق، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الآداب، محور أبحاث علوم اللغة العربية وآدابها، (تاريخ الاصدار 2018/11/28)، ص.132.